علم الدلالة وتطور النظرية المعيارية

د. منذر عياشي

لقد كان الاسم الشائع لمصطلح الدلالة هو (La Semasiologie) وهي كلمة مشتقة من أصل يوناني «(Sema)» أي (معنى). وقد شاعت بعد هذا المصطلح تسميات شتى ذكر (P. Guiraud) عدد منها، مثل Semalogie Rhematalogie, Rhematique,Glossologie [1].

ثم انتهى هذا العلم إلى «تبني مصطلح واحد ـ La Semantique . وكان أول من أشاعه هو اللساني الفرنسي Breal Michel.

لم يأخذ هذا العلم الهدف النهائي المراد له. إنه في حالة تطور، وقد ساهمت عدة نظريات في إثرائه. ومن بين هذه النظريات، أو على رأسها في العصر الحديث نجد النظرية التوليدية التي سنعرض إلى جزء بسيط منها في هذا البحث(*).

يقول:

«إن علم الدلالة قد استطاع أن يأخذ تعريفاً له هو: «دراسة المعاني»[٤]. إننا في الواقع نقف مع هذه الأمثلة على اتجاهين من اتجاهات البحث:

الاتجاه الأول:

تنظيري ويتضمن، بالإضافة إلى طرق البحث عند اللساني، طرق البحث عند الفيلسوف والمنطقي، ورجل الدين، والأديب الروائي، إلى آخره، ويمكن لكل واحد من هؤلاء أن يعطي تفسيراً لكلمة (معنى)، كل بحسب اختصاصه واهتماماته.

الاتجاه الثاني:

تجريبي، أو إذا شئنا فيزيائي. وهو بسبب من هذا لا يصلح أن يدخل في دائرة البحث اللساني لأنه غير دقيق ويقوم أساساً على الفصل:

١ ـ بين الجملة والسياق الذي قيلت فيه.

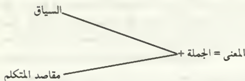
٢ ـ بين المتكلم وبين ما يريد أن يعبر عنه حين يستعمل هذه الكلمة في عدة جمل.

لا يمكن لهذا الاتجاه إذن أن يؤدي الغرض المطلوب ؛ لأن طبيعة البحث تستهدف إرجاع العناصر إلى أصولها الأولى. وهذا يشكل عقبة تحول بيننا وبين إدراك متضمنات كلمة (معنى).

هل هذا يعني أن الطريق قد أصبحت مسدودة أمامنا ؛ لأن الحلول النظرية والتجريبية تقف عاجزة عن إعطاء تعريف مناسب ؟ إننا في الحقيقة لم نستنفد كل الحلول الممكنة بعد. ولذلك فإننا لا نستطيع أن نجزم أو أن نقرر أي شيء إلا بعد الرجوع إلى بعض منها على الأقل، لا سيما وأننا لا نزال قادرين على إبراز بعض التصورات التي قد تفضي بنا إلى بغيتنا. ومن هذه التصورات نرى أن الأخذ بالملاحظتين الأخيرتين بخصوص الاتجاه التجريبي تفيدان إفادة كبرى في إعطاء تعريف يتلاءم إلى حد ما مع ما نبحث عنه. وتأتي الأهمية التي نراها فيهما من الربط الذي تشترطانه ضمنياً بين ثلاثة عناصر:

١ ـ الجملة.
٢ ـ السياق.
٣ ـ مقاصد المتكلم.

إنطلاقًا من هذا، يكون التعريف الذي نقترحه على الشكل التالي:



المعنى يساوي الجملة مضافًا إليها السياق ومقاصد المتكلم. مهما يكن من أمر، فإن القواعد التوليدية، كما سيتبين لنا في الفقرات اللاحقة، تقدم عبر منهجيتها تعريفًا أكثر دقة وتفصيلاً من هذا، وما نريد هنا إلا افتتاح الموضوع.

* ــ المنهج:

لقد حدث تغير كبير في مجرى تطور النظرية التحويلية مع ميلاد النظرية الدلالية التي ابتكرها كل من Fodor Katz. ولقد كان في الواقع، من شبه المستحيل قبلهما، أي ما قبل الستينيات أن يقترح أي مشروع جدي للوصف البنيوي. ويجب أن نتذكر هنا، ولو بشكل عابر، أن شومسكي قد تجنب كل اعتبار يتعلق بالمعنى حين عهد إلى بناء نظريته في النحو التوليدي. إلاّ أنه، وبالرغم من ذلك، تصور أثناء عمله إمكانية احتمالية للقيام بدراسة بعض العلاقات المتبادلة بين النحو والدلالة. غير أنه كان يعتبر أن هذا النوع من المحاولات يجب أن لا يتم قبل اكتمال النظرية النحوية.

نجد، على العكس من التصورات التي وقف عليها شومسكي، أن الدفعة الأولى التي قام بها Fodor, Katz قد فرضت النظرية الدلالية على كل الدراسات

اللسانية، بحيث لم يعد الفصل ممكنًا بين علم الدلالة والنحو في أي نظرية نحوية. ونستطيع أن نقول: إن هذه النظرية قد احتلت مكان الصدارة في الدراسات اللسانية التي أعقبت الستينيات.

فمن الآثار التي أحدثتها هذه النظرية أنها غيرت إلى حد كبير من الأهداف التي رسمتها القواعد التوليدية والتحويلية لنفسها في الوقت الذي كان فيه شومسكي لا يرى في القواعد إلا نظامًا قادرًا على توليد عدد غير محدود من جمل اللغة، ويمتاز بما له من إمكانية على الوصف البنيوي والتأويل الفونولوجي. غير أن هذه النظرية قد تم دحضها فيما بعد ولم يبق إلا ما نبهت إليه من ضرورة إدخال البحث الدلالي عنصرًا أساسيًا في الدرس اللساني للغة.

إن الاقتراحات التي قدمها هذان اللسانيان قد دفعت بشومسكي إلى إدخال مكون آخر يمكن أن نطلق عليه اسم التأويل الدلالي. ثم انتهى بعد ذلك إلى اعتبار القواعد كآلة إيضاحية مهمتها الربط بين الصوت والمعنى. ويجب أن لا ننسى مع ذلك بأن شومسكي قد أدخل، منذ (١٩٦٥م) بعض التبسيطات المهمة على الآلة القاعدية كما أنه عرف من جديد عددًا من القضايا النظرية التي ظلت غير دقيقة عند Fodor, Katz [٥].

أ ـ دور المكون الدلالي وبنيته:

إن المكون الدلالي في النظرية المعيارية عبارة عن مكون تأويلي فقط. وهذا يعني أن الدور الذي يضطلع به لا يزيد على تقديم تأويل معنوي للجمل التي يولدها النحو. وهنا نريد أن نقول: إن المشكلة التي كان النحو يعاني منها هي مشكلة الإسقاط، وهي المشكلة نفسها التي يعاني علم الدلالة منها. والمقصود بهذا المصطلح هو:

١ ـ البحث عن إمكانية إقامة طريقة عمل آلية مشكلة من مجموعة محددة من قواعد التأويل، وقادرة على بيان معنى الجمل غير المتناهية في أي لغة من اللغات.

٢ ـ إعطاء تفسير عن الكيفية التي يفهم المتكلم بها حين يستعمل لغته الأم معنى الجمل، وخاصة تلك التي لم يصادفها أو لم يسمع بها من قبل.

لعله من الخير لنا ونحن في بداية هذا البحث أن نرد الأمر إلى أصوله الأولى، فنختزل هذه القضية عن طريق الشكل الذي يتخذه المكون النحوي ضمن النظرية المعيارية، ولا يكون ذلك إلا بشيئين:

١ ـ إذا نظرنا إلى العمليات التحويلية فسنرى أنها مكونة من مجموعة من الطرق الآلية والشكلية، وهي تسمح بالمرور من بنية تحتية إلى بنية فوقية دون أن تحدث أي تغيير في معنى البنية الأولى.

٢ ـ يجب على المكون الدلالي أن يتخذ من البنى التحتية مجالاً لعمله، وأن يكون قادراً على ذلك.

يقول شومسكي بهذا الخصوص:

«يجب أن تتوفر عدة شروط في البنى التحتية. عليها أن تحدد أولا التمثيل الدلالي. ثم عليها بعد ذلك أن تصبح بني فوقية جيدة التشكيل وذلك عن طريق العمليات التحويلية النحوية»(١). ولكننا نعلم أن معنى الجملة يتعلق بمعنى الألفاظ التي تتضمنها بالإضافة إلى البني النحوية التي تدخل فيها، ولكي ندل ببرهان على صحة هذا القول، نعطي بعض الأمثلة:

١ ـ يأكل أحمد التفاحة.

إذا غيرنا كلمة (التفاحة) ووضعنا عوضاً عنها كلمة (الخبز)، فسنرى أن معنى الجملة قد تغير، وهذا البرهان يدل على أن معنى الجملة مرتبط بمعنى الكلمات التي توجد فيها. ولكن المعنى، كما قلنا، ليس في الكلمات فقط. والأمثلة التالية تبين لنا هذا:

٢ ـ يشرب أحمد الماء.

٣ ـ قرأ أحمد القرآن.

نلحظ أننا من جهة أولى نستطيع تأويل /٢/٠/٣/ بالطريقة نفسها، أي كجمل تتجسد فيها صورة لعمل معين. وهي تستخدم من جهة ثانية، وفي الوقت نفسه، شيئاً أو موضوعاً يقع عليه فعل الفاعل، ولكن بالمقارنة مع هاتين الجملتين نرى أن الجملة /٤/ لا تؤول بالطريقة نفسها:

٤ ـ الحكم الظالم موجود في بعض الدول دائماً.

وحول هذا الأمر يقول شومسكي:

«إنه من الطبيعي أن نفترض أن التأويل الدلالي لجملة ما يحدد بتحديد المضمون الدلالي الجوهري للروائز اللفظية (items) وكذلك بالطريقة التي تربط بها الألفاظ بعضها ببعض في مستوى البنية التحتية»(٧)، نفهم من هذا القول إذن، أن دور علم الدلالة يتجلى في الربط بين معنى الكلمات وبين العناصر الممثلة للدلالات في البنى التحتية، ويكون ذلك بالارتكاز على الاساسين التاليين:

١ ـ يمكن تحديد معاني الكلمات عن طريق القواميس.

٢ ـ أن القواعد هي التي تربط بين الكلمات وبين البنية التحتية.

ولقد أطلق عليها كل من Fodor, Katz اسم (قواعد الإسقاط) regles de Projection ربما نستطيع الآن أن نمثل طريقة عمل المكون الدلالي على الشكل التالي:

مدخل: بنى تحتية ⟵ قاموس ⟵ قواعد الإسقاط

مخرج: تأويل دلالي للمدخل.

يتكون مدخل هذا المكون من بني تحتية، وعلى هذه البنى تجرى عملية البحث القاموسي وقواعد الإسقاط. أما المخرج فيتكون من التأويل الدلالي للبنى التحتية الموجودة في المدخل.

يجب أن نشير أخيراً بأنه إذا كان دور النظرية الدلالية هو دور تأويلي للبنى التحتية فمن الضروري إذن أن نعطي للمصطلح (تأويل) معنىً واسعاً. وفي الواقع،

يقع على عاتق النظرية الدلالية إعطاء وتفسير أمور ثلاثة:

١ ـ يجب أن تكشف عن معنى الجمل القاعدية.

٢ ـ عليها أن تشرح كيف ولماذا تعتبر بعض الجمل غير قاعدية.

٣ ـ ومن الضروري أخيراً، أن تبين وتشرح العلاقات التي يمكن وجودها بين عدة جمل مختلفة.

من أجل هذا يجب على بنى المعجم، وعلى شكل قواعد الإسقاط أن تسمح بتفسير المفاهيم المتعلقة بالألفاظ المترادفة، والمتضادة، والملتبسة، والتي تعتبر إطنابًا، إلى آخره.

نرى من كل ما سلف أن لدينا مكونين تحتيين للمكون الدلالي:

* ـ المكون الأول: القاموس. ويمكن أن نسميه من الآن فصاعدا «التحليل التقطيعي» (analyse Componentielle).

* ـ المكون الثاني: قواعد الإسقاط.

لنبدأ مباشرة بالمكون الأول.

أ ـ التحليل التقطيعي:

يقوم مفهوم التحليل التقطيعي على تحديد معنى الروائز اللفظية، وهو يستخدم من أجل هذه الغاية مجموعات من العلامات الدلالية. وللتذكير فقط، نقول بأن أول من نظر لهذا المفهوم وتكلم به هما: Fodor, Katz ولتوضيح هذا المفهوم نعطي المثل التالي شاب، (+ متحرك)، (+ إنسان)، (ـ عجوز)، (+ مذكر).

علينا أن نلحظ منذ الآن أن أي قاعدة من قواعد الإطناب تسمح بالقول، إن لبعض العلامات علاقة ببعضها الآخر. فالعلامة (+ انسان) تعتبر، على وجه من الوجوه مجموعة تحتية للعلامة (+ متحرك)، وهذا ما نعبر عنه بالقاعدة:

(+ متحرك) ← (+ إنسان).

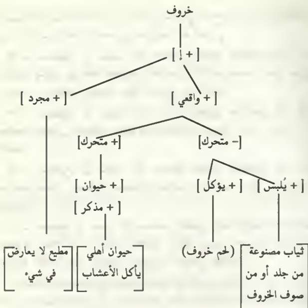
بهذا الشكل، يبدو من المفيد أن ندخل العلامة (+ متحرك) بين مجموع العلامات الخاصة بكلمة: (شاب) ؛ لأن هذا اللفظ يدخل بشكل آلي ضمن العلامة: (+ إنسان)

ويكفي، في هذ الحالة، لتحديد معنى كلمة (شاب) الطرح التالي:

شاب، (+ إنسان)، (- عجوز)، (+ مذكر).

في الواقع، إن تعميم مدلول الكلمة، هو الذي سمح بميلاد «نظرية العلامات» والتي تدخل في مضمارها المرحلة الثانية لتشكل القواعد التوليدية. وربما كان لزاماً علينا أن نقدم هذه النظرية قبل أن ندخل في تفاصيل النظرية المعيارية، ولكن يشفع لنا أن الهدف من هذا العرض هو هدف تعليمي أكثر منه تاريخي. بالإضافة إلى ذلك، فقد بدا لنا أنه من الأفضل اقتراح تركيب متلائم مع تدرج النظرية التي تدلي برأي لتجيب على نفسها من خلاله، وتقترح فكرة ثم تعترض عليها، وتسعى بين هذا وذاك إلى اكتساب صورة نهائية لها معطية الفرصة بهذا لما سيأتي بعدها.

إن شومسكي، عندما أعاد تشكيل القواعد في المرحلة الثانية لعمله، قد جعل المكون التحتي للفظ مجموعة من المداخل، وجعل كل مدخل يتمثل في قالب من العلامات الصوتية والنحوية والدلالية. ولو نظرنا إلى المكون الدلالي في هذا التشكيل فسنرى أنه يتلقى في المدخل متوالية من الروائز اللفظية، أي يتلقى بنية تحتية. ومن هنا فإن من مهمة هذا المكون أن يفسر بعض الروائز التي تعتبر ملتبسة، ثم جاء بعد ذلك كل من Fodor, Katz بنظريتهما الدلالية واقترحا تمثيل قالب العلامات على شكل شجرة مكونة من رمز جذري للرائز اللفظي الذي يراد البحث عنه. وقد شمل اقتراحهما أيضاً المؤشرات الدلالية والعناصر التمييزية التي تسمح بتمحيص تعريف الرائز المقصود ولو أخذنا كلمة مثل (خروف)، فسنجد أنه بالإمكان تمثيل المعاني المتعددة لها على الشكل التالي:



يوجد في هذا الرسم، وكذلك كما نرى، مورفيم واحد، هو: (+ إ). غير أن الأمر لن يكون على ما هو عليه هنا، لو استعملنا كلمة أخرى مثل: «أخضر» لأنه يمكن لهذه الكلمة أن تكون مرة (+إ) ومرة (+صفة).

إن المؤشرات الدلالية تتمثل في هذه الشجرة ضمن أقواس معقوفة، والعناصر التمييزية تتمثل ضمن أقواس شبه دائرية . وأن كل فرع من فروع هذه الشجرة يتفرع من الجذر ويستمر حتى يصل إلى أحد العناصر التمييزية الممثلة لكلمة (خروف). وسنرى في الفقرة التالية أن تطبيق قواعد الإسقاط يخضع لشروط هذا التمثيل المشجر.

يجب أن نلفت الانتباه الى أن التحليل التقطيعي يسمح بتفسير بعض المفاهيم مثل: الترادف، والتضاد، والخاص والعام ونبين ذلك كما يلي:

*** ـ نستطيع أن نعتبر كل مدخلين لفظيين مترادفين إذا كان معناهما يتمثل بوساطة مجموعة العلامات الدلالية نفسها: رمز جذري + مؤشر + عناصر تمييزية، مثل: (مازح / داعب).**

*** ـ نستطيع أن نعتبر كل مدخلين لفظيين مترادفين إذا كان معناهما يتمثل بوساطة مجموعة العلامات نفسها، مثل: (مازح / داعب).**

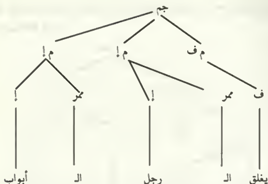
*** ـ نستطيع أن نعتبر كل مدخلين لفظيين متضادين إذا كان معناهما يتمثل بوساطة مجموعة العلامات نفسها. مثل (صغير / كبير).**

*** ـ نستطيع أن نعتبر كل مدخلين لفظيين خاصاً وعاماً إذا كانت مجموعة العلامات الدلالية لأحدها داخلة ضمن مجموعة العلامات الدلالية للأخر مثل: (تراب/ أرض)، (أرنب/ حيوان).**

إن التحليل التقطيعي يقوم ببعض المهام التي تقع على عاتق النظرية الدلالية، وهذا ما سنتبينه فيما سيأتي، ولكن قبل ذلك سنرى كيف قام Fodor, Katz بتشكيل قواعد الإسقاط.

ب ـ قواعد الإسقاط:

إن لقواعد الإسقاط مهمة تتجلى في تبيان القراءة الأحادية أو المتعددة التي تنسب إلى البنية التحتية، وإلى التحليل التقطيعي الخاص بمختلف الروائز المتعلقة بهذه المتوالية، ونرى، نتيجة لهذا، أن من واجب قواعد الإسقاط أن تقيم علاقة بين عدد من الروائز اللفظية للبنى النحوية، ونضرب مثلاً على ذلك بعدد من الألفاظ التي تتمثل في التشجير التالي:



تعريف الرموز: جم = جملـة
م ف = مركب فعلي
م إ = مركب اسمي
ف = فعل
إ = اسم
مر = معرف

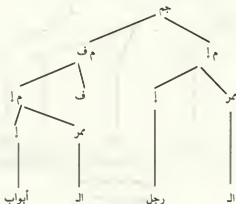
إن التمثيل الذي قمنا به هنا هو تمثيل حرفي لتتابع الألفاظ كما تظهر في البنية الخارجية للجملة. ولو عدنا الى التقسيم التركيبي للجملة لوجدنا أنفسنا أمام جملة أخرى تحمل نفس المعاني والألفاظ كما تظهر في البنية الخارجية للجملة.

وتنقسم الى مركبين رئيسيين:

١ (الرجل) + ٢ (يغلق الأبواب).

إن المركب(٢) يمثل المركب الفعلي(م ف) وهو ينقسم بدوره إلى(ف + إ) = يغلق+ الأبواب.

يمكن، في هذه الحالة، تمثيل الجملة تشجيرياً، دون أن نخل بنظام القواعد العربية على النحو الآتي.

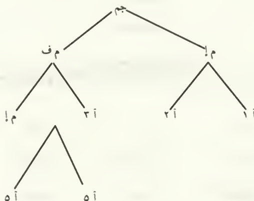


يمكننا أن نخضع كل رائز من الروائز الموجودة في هذه البنية إلى التحليل التقطيعي وسنحظى بالنتيجة التقريبية التالية:

رجل	الـ
(+ إ)	(+ تعر)
(+ إنسان)	(+ تعر)
(- مراهق)	
(+ مذكر)	
(أكثر عمراً من المراهق)	
٢	(+مفرد) ١

أبواب	الـ	يغلق
(+ إ)	(+ تعر)	(+ ف)
(+ شئ مادي)	(+ معر)	(+ يبدل)
(+ شئ قابل للتحرك)		(- فتح)
(شئ قابل للفتح والإغلاق)		(+ متحرك)
(+ جمع) ٥	٤	(+ شئ مادي)
		(+ شئ قابل للإغلاق)
		(يُطبق على شئ مفتوح)
		٣

وللملاحظة نقول إن كلمة (الأبواب، في هذا التحليل، تبقى ملتبسة، والسبب في ذلك يعود إلى أن التشجير الدلالي الخاص بها يشتمل على عدد من الفروع. برهاننا على هذا الأمر يتجلى بالطريقة التالية؛ سنعطي لكل شجرة دلالية من أشجار الروائز التي تشكل موضوع درسنا الرموز: T١، T٢، T٣، T٤، ٥. وهذا يعني أن بنية الجملة تتمثل كما يلي:



بعد هذا، سنستخدم قواعد الإسقاط. وهنا لابد لنا من الكلام عن المهمة التي تنفذها هذه القواعد: إنها تقوم بعملية دمج بين مختلف الرموز (آ). والهدف من هذه العملية هو إعطاء الجملة بنيتها الدلالية الخاصة بها. ولكن حتى تبلغ قواعد الإسقاط هذا الهدف، فإن عليها أن تتبع ما يأتي من الخطوات:

١ ـ إن عليها أن تأخذ الرمزين (آ) الأكثر عمقاً والمتصلين ببعضهما عن طريق عقدة واحدة (آ ٤، آ ٥) مثلاً. ويكون عملها هنا محصوراً بدمج هذين الرمزين.

٢ ـ تقوم قواعد الإسقاط في الخطوة الثانية بدمج الناتج عن العملية الأولى مع الرمز(آ) الواقع تحت نفس العقدة التابع لها، أي مع آ ٣.

٣ ـ ولا يبقى عليها أخيراً إلا أن تتابع هذه العملية حتى تصل إلى جذر الشجرة.

يبقى هذا الكلام الذي سقناه كلاماً نظريًا، ولكي ننتقل إلى دائرة عملية أو تطبيقية نرى أنه من الضروري أن نضيف بعض الأشياء:

إن قواعد الإسقاط حين تقوم بعملية الدمج تحذف بعض العلامات التي تعد من قبيل الحشو والزيادة وبلا فائدة. ومن ذلك مثلا العلامات السياقية الخاصة بدمج الفعل مع فاعله. ونريد أن نوضح هذا مع الاحتفاظ بالمثل الذي أعطيناه.

لقد جاء الدمج بين آ ١، آ ٢ نتيجة لتطبيق القاعدة الأولى من قواعد الإسقاط، والتي تتمثل في هذا الشكل:

ف ـ رائز ١ ⟵(+ إ) ⟵(آ)…. (م)

رائز ٢ ⟵(+ تعر) ⟵(آ)…. (م)

رائز ١ + رائز ٢ ⟵(+ م إ) ⟵(آ)…. (م)

(آ)…. (م).

تعني هذه القاعدة أن دمج الرائز (١) مع الرائز (٢) المتقدمين بشكل متطابق يكوّن متوالية خاضعة للرمز (م إ)، ومكونة من مجموع العلامات الخاصة بالرائز(١) والرائز (٢).

إذا طبقنا هذه القاعدة على الرائزين (الـ) و (رجل) مع العودة إلى الشجرة (آ ١) والشجرة (آ ٢) السابقتين، فسنحصل على:

رجل ←(+!) ← (+ إنسان) ← (- مراهق) ←(+مذكر) ←
(أكثر عمراً من المراهق).

الـ←(+تعر)←(+معر)←(مفرد).

الـ + رجل←(+م!)←(معر)←(+مفرد)

(+إنسان)←(-مراهق)←(+مذكر)

(أكبر عمراً من المراهق).

١ ـ إن عملية الدمج بين (الـ) و (رجل) لا تعطي إلا متوالية واحدة فقط بينما يختلف الأمر بالنسبة لـ (الـ) و (أبواب)، إذ أن عملية الدمج هنا تستطيع أن تعطي عدداً من المتواليات يتناسب طرداً مع عدد المعاني الممكنة والمتضمنة في كلمة (باب).

٢ ـ إذا كان الدمج ممكنًا بين (الـ)، و (رجل)، و (الـ) و (أبواب) بناء على قاعدة من قواعد الإسقاط، فإن الدمج في موضوع آخر يصبح غير ممكن بناء على قاعدة أخرى من قواعد الإسقاط أيضاً. ومثال ذلك أن نقوم بعملية دمج بين فعل كـ (يدهن) وبين الزائر (الأبواب) بشرط أن نعطي لهذا الرائز معنىً جديداً، كالذي نجده في كلمة (فصول) التي يتضمنها كتاب من الكتب، وأن نجعله في مركز المفعول. والسبب الذي يجعل الدمج غير ممكن هنا أنه يجب على الفعل والمفعول أن يشتركا في بعض العلامات مثل: (+ قابل للفتح) الشيء الذي نجده بين (يغلق) و (الأبواب) ولا نجده بين (يدهن) و (الأبواب) التي هي بمعنى (الفصول).

إن المهم هو أن نكشف عن الطريقة التي يعمل بها علم الدلالة التأويلي، فإذا سرنا على نفس الخطة فستصل إلى المرحلة الأخيرة والتي بها تكون عملية الدمج على النحو التالي:

يغلق الـ + رجل + الـ + أبواب←(+ أحدث تغييرا)←(+ يغلق)
(يطبق على شيء وقابل للفتح)←(+ إنسان)←(مرهق)←(+ مذكر)

(أكثر عمراً من المراهق) ⟵(معمر) ⟵(+جمع) ⟵(+ شيء عادي)⟵(قابل للفتح)⟵(مكون من خشب أو حديد ومصنوع بطريقة معينة).

يمكننا في نهاية هذه الفقرة أن نقول ما يلي:

١ ـ تهتم قواعد الإسقاط بتعيين التنسيقات الممكنة للروائز اللفظية ضمن البنى النحوية المحددة.

٢ ـ وتهتم ثانيًا بتأويل هذه التنسيقات.

ونضيف على ذلك بأن المركبات الدلالية تضع، في الواقع، اللسانيين أمام عقبة كأداء. فالظواهر التي تخص الجمل غامضة، وحدسية، وتتعلق في معظم الأحيان بالسياق الذي قيلت فيه، وقد يكون هذا السياق لسانيًا، كما قد يكون غير لساني. وأنها كظواهر لا تخضع للملاحظة المباشرة، فعين الملاحظ لا تستطيع أن تتناولها بيسر، كما أنه لا يمكن وصفها بشكل عقلاني. ومن جهة أخرى، فإن طبيعة العلامات الدلالية نفسها تبدو في بعض المرات غير دقيقة ويكفي أن نطرح بعض التساؤلات لنرى ذلك:

ما هو المبرر الواقعي لهذه العلامات ؟ ماذا يمكننا أن نقول عن العلامات المميزة، هل تنتسب المؤشرات إلى علم دلالة كلي ؟ أي معنى يمكن أن يُعطي لعلم الدلالة الكلي؟

يمكننا أن نطرح كثيراً من الأسئلة بهذا الخصوص، ولكن علينا أن نلحظ في الوقت نفسه، أن معظم الدراسات التي تتأسس اليوم تعنى بنقاط خاصة ومعينة، نعد منها:

١ ـ دراسات في حقل الدلالات، وهي دراسات تقوم على النظر في مجموعة من الروائز التي بينها مؤشر أو عدد من المؤشرات المشتركة، مثل مصطلحات الألوان وغيرها.

٢ ـ دراسات تقف عند مفهوم معين ومحدد.

٣ ـ دراسات لا تتجاوز معنى بعض الزوائد كالسوابق مثلا.

لقد انتقد عدد من اللسانيين هذه النظرية، واقترح بعضهم عدداً من التغييرات فيها، ومن أهمها ما يتعلق ببنية المركبات الدلالية ولعل هذا ما دفع بشومسكي أيضا كي يعدل قليلاً في النظرية المعيارية،ثم ليقترح بعد ذلك ما سماه بالنظرية المعيارية الممتدة. الشيء الذي سنعرض له فيما سيأتي.

٢ ـ النظرية المعيارية الممتدة:

أ ـ محدد ومسلمات: إذا كانت الدراسات اللسانية الغربية قد عنيت بهذين المفهومين منذ وقت قريب، فإن الدراسات اللسانية العربية قد سبقت إلى هذا الميدان وقامت بدراسات لما أسمته بالمسند والمسند إليه. وبالطبع لا نريد هنا أن نقوم بدراسة مقارنة لهذه المفاهيم عند العرب وغير العرب، وإن كان الأمر يستحق الدراسة. إننا نريد فقط أن ندرس جانباً من الجوانب التي تتعلق بالجملة الاستفهامية، والإثباتية من خلال هذين المفهومين. وعلى هذا الأساس نرى لزاماً علينا أن نعرض القضية عند الطرفين، أي عند أصحاب المدرسة التوليدية؛ لأنهم هم الذي يشكلون موضوع هذه الدراسة، وعند الجرجاني؛ لأنه هو الذي يتناولها تحت ما يمكن أن نسميه بعلم المعاني. وبمنهجية قريبة إلينا.

ب ـ المدرسة التوليدية:

لقد قلنا إن هذين المفهومين قد دخلا حديثاً في دائرة الدراسات التي قام بها اللسانيون التوليديون. ولم يكن ذلك، في الواقع، لأنهما كانا غير معروفين من قبل، ولكن لأن كل واحد منهما كان يطرح عدداً من المشاكل الجدية في وقت يصعب فيه على النظرية المعيارية أن تكشف عنهما ضمن الإطار الخاص بها. ولقد أدت هذه الحالة بأصحاب هذه المدرسة إلى وضع هذين المفهومين جانباً. ولم يشكل ذلك عقبة تحول دون تطور الدراسات النحوية. غير أنه فيما بعد، أي عندما بدأت الأنظار تتجه نحو علم الدلالة، وتكاثرت الدراسات في هذا الميدان، أخذ اللسانيون يفكرون في هذين المفهومين، وأعطوهما حينئذ الأهمية اللائقة بهما. ويمكننا أن نقول بأن هذا الأمر ـ ضمن جملة من الأمور الأخرى قد دفع

بشومسكي إلى تعديل مفهومه عن القواعد التوليدية.

* *الاستفهام:*

لدينا الجملة الاستفهامية (١).

١ ـ أقرأ أحمد في الكتاب ؟

(ملاحظة: إن الكلمة التي تقع عليها نبرة الإلحاح هي الكلمة التي نضعها بحرف أسود) تنقسم الجملة حسب هذه النظرية، إلى محدد ومسلمة، أو ما يسميه العرب إلى مسند ومسند إليه. والمحدد في هذه الجملة هو (أحمد) والمسلمة هي (أن شخصًا ما قرأ في الكتاب). فإذا كان بالإمكان أن نعطي الجملة (٢) جوابًا على الجملة (١):

٢ ـ لا، إن عمر هو الذي قرأ في الكتاب.

فإنه لا يمكن أبداً أن تعتبر (٢) جوابًا منطقيًا للجملة(١).

٣ ـ لا، إن أحمد هو الذي قرأ في الشارع.

إننا نتساءل عمن قرأ الكتاب وليس عمن قرأ في الشارع.

نستنتج من هذا بأن الجملة (١) هي التي تفترض بأن شخصًا قد قرأ في الكتاب وبأن المحدد في هذه الجملة إنما هو (أحمد).

* *الأثبات:*

تطرح المشكلة نفسها مرة أخرى مع الجمل الإثباتية أو التقريرية، وإن كانت الصورة هذه المرة أقل وضوحًا من سابقتها مع الجمل الاستفهامية:

٤ ـ أخذ أحمد الكتاب.

إن المحدد في هذه الجملة هو (أحمد)، والمساهمة هي: (إن شخصًا قد أخذ الكتاب) والعكس من ذلك نجده في الجملة(٥)

٥ ـ أخذ أحمد كتابي.

المحدد في هذه الجملة هو: (كتاب) أو (كتابي)، والمسلمة (أخذ أحمد شيئًا ما) يقول كريستيان نيك في تعريف المحدد: «إن المحدد بشكل عام هو الكلمة التي تحمل نبرة الإلحاح»(٧)

ويقول في تعريف المسلمة:

«ويمكن الحصول على المسلمة حين نبذل المحدد ضمن الجملة بـ:

شخص ما، شيء ما، جهة ما، إلى آخره»(٨).

إن على التأويل الدلالي، وهذا بدهي، أن يأخذ بالحسبان مفاهيم المحدد والمسلمات، فمن غير الممكن ادعاء القدرة على وصف معنى الجمل ١ و ٤ و ٥ دون وجود عنصر مساعد على ضبط المحدد بها، وكذلك على تعيين المسلمات الموجودة فيها. وهذا يعني أن من الضروري إدخال هذه المفاهيم ضمن المكون الذي يولد الجمل، أي ضمن النحو وذلك حتى نعطي للمكون الدلالي القدرة على احتوائها في الوقت نفسه الذي تدخل فيه قواعد الإسقاط في حيز التطبيق.

ـالجرجاني:

* *الاستفهام:*

لقد اخترنا من بين مباحث الاستفهام عند الجرجاني الاستفهام بالهمزة وهو ينقسم إلى قسمين:

١ ـ أن تبدأ الجملة بالفعل.

٢ ـ أن تبدأ الجملة بالاسم.

١ ـ الفعل:

أ ـ مع الفعل الماضي:

يقول الجرجاني:

إذا «بدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه»[10] والمثل الذي نختاره هو: أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه.

يفسر الجرجاني نظريته بقوله:

«تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه؛ لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتقائه مجوز أن يكون قد كان وأن يكون لم يكن»[11].

ب ـ *مع الفعل المضارع:*

ـ الحال: ومثال ذلك قول القائل: «أتفعل». وشرح الجرجاني هو: «إذا أردت الحال كان المعنى شبيهاً بما مضى في الماضي فإذا قلت: أتفعل كان المعنى على أنك أردت أن تقرر بفعل هو يفعله وكنت كمن يوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائن»[12].

ـ المستقبل: يقول الجرجاني:

«إذا أردت بتفعل المستقبل كان المعنى إذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار إلى الفعل نفسه»[13].

٢ ـ *الاسم:*

وهو أن تبدأ الجملة بالاسم: يقول الجرجاني:

«إذا قلت: أأنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه»[14].

نلحظ أن القواعد التوليدية تركز في استخراج المحدد على ما تسميه بنبرة الإلحاح بينما نجد أن الجرجاني يستعمل مصطلحاً آخر يسميه «العناية» كما سنرى مع الجمل الاثباتية. غير أن الجرجاني في التحليل الذي يقيمه لهذا النوع من الجمل، لا يقف عند الحدود التي تقف عندها النظرية التوليدية، فهو لا يعتمد على العناية فقط كما يعتمد عليها علم الدلالة التوليدي ولكن يعتمد أيضا على

البنى التي تنتظم الجملة بها. ولذلك نراه يربط مباشرة ـ في استخراج المحدد والمسلمات أو المسند إليه ـ بين المعنى والنحو، وبصورة أدق إنه يربط بين الجملة في بناها الخارجية والقائمة على أساس من القواعد، وبين الجملة نفسها في بناها الداخلية والقائمة على أساس التأويل الدلالي أنه يقول:

«فلو قلت: أأنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟ أأنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟ أأنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟ خرجت من كلام الناس.

وكذلك لو قلت: أبنيت هذه الدار في أقلت هذا الشعر؟ أكتب هذا الكتاب؟ قلت ما ليس بقول، ذاك الفساد أن تقول الشيء في المشاهد الذي هو نصب عينيك: أموجود أم لا؟ ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم[١٥].

الإثبات:

لقد قلنا إن الجرجاني يستعمل المصطلح «العناية» في مقابل المصطلح «نبرة الإلحاح» الذي تستعمله القواعد التوليدية. ولقد جعل الجرجاني من مصطلحه الأساس الذي تقوم عليه الجمل الإثباتية أو التقريرية كما يسميها. وبين أن العناية تتقدم أو تتأخر بحسب المعاني المراد إعطاؤها للجملة. ويمكننا، بناء على هذا المفهوم، أن نقسم هذا النوع من الجمل الى قسمين:

١ ـ القسم الأول: تتأخر فيه عناصر الجملة مع أن مكانها الطبيعي هو خلف الفعل وتتقدم العناية لتكون خلف الفعل مع أن مكانها في المؤخرة.

يقول الجرجاني:

«قال النحويون: إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخر، فيعبث، ويفسد، ويكثر به الأذى، إنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم من شيء، فإذا قتل وأراد مريد الأخبار بذلك فإنه يقدم ذكر

الخارجي فيقول: قتل الخارجي زيد، ولا يقول قتل زيد الخارجي ؛ لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له جدوى وفائدة »(١٦).

٢ ـ القسم الثاني: وتتقدم فيه العناية لتأخذ مكانها الطبيعي خلف الفعل، يقول الجرجاني:

« ثم قالوا: فإن رجلاً له بأس ولا يقدر فيه أنه يقتل فقتل رجلاً وأراد المخبر أن يخبر بذلك فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول: قتل زيد رجلاً »(١٧).

ويعلق الجرجاني بقوله:

« فهذا جيد بالغ إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء، قدم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير. وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال أنه قدم العناية ؛ ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت العناية ولم كان أهم. ولتخيلهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير نفوسهم »(١٨).

إننا نرى أن أمر « العناية » عند الجرجاني يبدأ بالنحو وينتهي بالدلالة دون الالتفات إلى الأثر الصوتي أو النغمي على الجملة، على حين أن نبرة الإلحاح في القواعد التوليدية تعتمد أولاً وقبل كل شيء على الجانب الصوتي للكلام. ولقد لحظ بعض العلماء العرب في العصر الحديث أهمية النبرة وأثرها على البنى النحوية والدلالية للجملة.

يبقى على النظرية التوليدية أن تواجه عدة مشكلات، نلتفت إلى واحدة هنا، ونأتي إلى ما تبقى في الفقرة التي ستلي:

١ ـ إذا كان المحدد هو الكلمة التي تحمل نبرة الإلحاح فإن هذه الكلمة لا تظهر، في الواقع، إلا بشيئين:

* ـ يجب أن تكون التغيرات الحاصلة في البنية الفوقية خاضعة للملاحظة.

* يجب أن تكون هذه البنية، وخاصة الكلمة التي تحمل نبرة الإلحاح، قد

تلقت سابقاً التأويل الصوتي المناسب.

ونقول هذا ؛ لأن نبرة الإلحاح تشكل إشارة صوتية، وهذا يعني أنها دخلت عن طريق المؤشر الصوتي. والنتيجة التي نريد أن نصل إليها، هي أن المحدد لا يعين أو يحدد عن طريق البنية التحتية. والسبب في ذلك هو أن هذه البنية ما دامت تحتية فإنها لا تتلقى أي تأويل صوتي، وهي من غير التأويل الصوتي لا تسمح بتحديد الكلمة التي تحمل الإلحاح وقد فات هذا الجانب الجرجاني فنظر إلى النحو من خلال البنية الفوقية، وإلى الدلالة من خلال البنية التحتية دون أن يلتفت إلى المؤشر الصوتي الذي تظهر فيه نبرة الإلحاح.

٢ ـ لقد تأكد لنا إذن، أنه إذا ما أردنا أن نمكن المؤشر الدلالي من تعليل مفهومي المحدد والمسلمات، فعلينا أن نمكنه أولاً من استعمال بعض العناصر، مثل نبرة الإلحاح، التي تقوم في البنى الفوقية.

٣ ـ إذا عدنا إلى الرسم البياني الذي أعطيناه سابقاً فربما نتذكر أن المبدأ الأساسي للمؤشر التأويلي الدلالي ضمن النظرية المعيارية كان يقوم على اعتبار البنى التحتية. غير أن شومسكي قد قام بعد ذلك ببعض التعديلات في النظرية المعيارية، لأنه أدرك أن البنى الفوقية تشكل طرفاً مهماً في التأويل الدلالي.

لم نقصد من إثارة هذه النقاط أن نشكك في العمل الوظيفي للتأويل الدلالي. فالعلاقة القاعدية التي تكون طرفاً في تشكيل قواعد الإسقاط وكذلك الروائز اللفظية التي تخضع للتحليل التقطيعي، تعتبر كلها نتيجة من نتائج مكون الأساس الذي يزود مدخل المكون الدلالي بما هو رئيسي. ولذا نرى أن الأصول المعلن عنها في الفقرة السابقة، أي عندما تكلمنا عن التحليل التقطيعي وقواعد الإسقاط تبقى بمنزلة المركز للمكوّن الدلالي. إن شومسكي لم يرفض النظرية المعيارية ككل.، ولقد كان هدفه من إدخال بعض التعديلات عليها هو أن يفسح لها المجال لكي تكون قادرة على معالجة ظواهر جديدة ومن أجل هذا، فقد اصطلح على تسمية النظرية الجديدة والناتجة عن الأولى اسم: «النظرية المعيارية الممتدة».

ب ـ بعض القضايا المماثلة:

لقد تبين لنا مما سبق أن أي تعديل في النظرية يستوجب أن يكون مبرراً بعدد من البراهين التجريبية. ويعتبر مفهوم المحدد والمسلمات واحداً منها. ونريد هنا أن نأتي على قضيتين إضافيتين لندل ببرهان قاطع على ضرورة التغيير في النظرية.

تقوم النظرية المعيارية للقواعد التوليدية على الفكرة التي تقول إن كل العناصر الضرورية للتأويل الدلالي توجد في البنية التحتية للجملة. فإذا صحت هذه الفكرة فلابد لها أن تنطبق على مجموع الجمل المولدة أو القابلة للتوليد عن طريق القواعد، وفي أي لغة من اللغات. ولكن الذي يحصل هو أننا عندما ننتقل من ميدان التنظير إلى ميدان التجريب لدراسة الجمل، نجد أن هذه النظرية لا تغطي في الواقع كل الإمكانات الموجودة لدينا في الانتاج. فهناك جمل تنطبق عليها فعلا، ولكن هناك أخرى لا تستطيع النظرية أن تقاس عليها ؛ لأن بعض الجمل تتكون بطريقة لم تأخذ النظرية بها بالحسبان. وندل على كل هذا ببعض الأمثلة.

لدينا حالتان:

١ ـ هناك كلمات لا تظهر في البنية الفوقية للجملة، ولكنها موجودة في البنية التحتية وهذ يدل على انطباق النظرية على هذه الحالة.

٢ ـ وهناك كلمات يمكن إضافتها إلى البنية الفوقية وإن لم يكن لها أي وجود في البنية التحتية. وهذا يدل على عدم انطباق النظرية على هذه الحالة.

الحالة الأولى:

تنطبق النظرية المعيارية على هذه الحالة. ونضرب مثلا في قول المتنبي:

بيضاء يمنعها تَكَلَّمَ دلُّها   تيهاً ويمنعها الحياءُ تميسا

حتى نتمكن من تأويل هذه البنية، حسب النظرية المعيارية، لابدلنا من العودة إلى البنية التحتية. ويمكننا في الواقع، أن نرسم لهذا البيت بنيتين تحتيتين، بحيث تؤدي كل بنية معنىً خاصاً:

* ـ البنية (أ) وتكون كالتالي: «بيضاء يمنعها أن تتكلم دلها تيها».

« ويمنعها الحياء أن تميسا » .

* ـ البنية (ب) وتكون كالتالي :

* « بيضاء يمنعها التكلم دلها تيها » .

« ويمنعها الحياء تميسا » .

حسب التأويل للبنية (أ) ، نرى أن الشاعر قد حذف (أن) من البنية الفوقية، ولكن عملها بقي ظاهراً في هذه البنية مما دل على وجودها في البنية التحتية.

وحسب التأويل الثاني للبنية (ب)، ترى أن الشاعر قد حول كلمة (التكلم) التي هي اسم في البنية التحتية إلى فعل (تكلم) في البنية الفوقية.

الحالة الثانية :

لا تنطبق النظرية المعيارية على هذه الحالة. ولكي ندل على ذلك، نفترض بأن لدينا البنية التحتية التالية :

١ ـ جاء الولد .

إننا نستطيع أن نقول :

٢ ـ جاء الولد نفسه.

وهذا يعني أننا نستطيع أن نضيف على البنية الفوقية كلمة (نفس) وإن لم تكن هذه الكلمة موجودة أصلا في البنية التحتية. ونلحظ أن هذه الإضافة لا تعطل الجملة دلاليًا.

إذا انتقلنا إلى مرحلة ثانية، وافترضنا بأن لدينا البنية التحتية :

٣ ـ جاء الولد الذي أكل التفاحة.

نرى أننا في (٤) الفوقية نستطيع إضافة كلمة (نفس)، غير أن الدلالة وإن كانت صحيحة وممكنة، فإنها تبقى ثقيلة على السمع، حتى كأنها تميل إلى أن تكون غير اعتيادية تقريبًا.

٤ ـ جاء الولد نفسه الذي أكل التفاحة.

ثم إذا انتقلنا إلى مرحلة ثالثة، وافترضنا أن لدينا البنية التحتية:

٥ ـ جاء الذي أكل التفاحة.

فسنرى أننا لا نستطيع أن نضيف على (٦ آ) الفوقية كلمة (نفس):

٦ آ ـ جاء الذي نفسه أكل التفاحة.

بينما نستطيع ذلك في ٦ ب:

٦ ب ـ جاء الذي أكل التفاحة نفسه.

وقبل أن ندلي بملاحظاتنا، نريد أن نذكر بشيئين:

١ ـ يقول John Lyons:

«إن البنية التحتية للجملة، عند شومسكي، تكون مؤشراً تركيبياً يحتوي على كل المفردات التي تظهر أشكالها في البنية الفوقية للجملة نفسها»[١٩].

٢ ـ بناء على هذا القول، نفترض بأن الجملة تكون شكلاً هندسياً تتناسب فيه العناصر وتأخذ أمكنتها الملائمة.

بعد هذا يمكننا أن نسوق بعض الملاحظات ونرتبها كما يلي:

* إذا كانت الجملة هي ما ذكرناه في (١) و (٢)، فكيف استطعنا أن ندخل على البنية التحتية (٥) عنصراً لم يكن فيها ؟

* على أي شيء استندنا في الجملة (٦ب) من وجهة نظر القواعد التوليدية حتى استطعنا اعتبارها مقبولة ؟

* لماذا كانت الجملة (٦ آ) غير مقبولة ؟

نستخلص مما سبق النتيجة التالية:

١ ـ لقد أظهرت الأمثلة السابقة أن لمكان الكلمة في الجملة أهمية كبرى في تحديد المعنى.

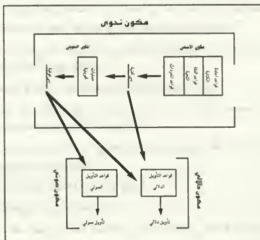
٢ ـ لقد رأينا أن كلمة (نفس) لا تظهر في مكان نهائي إلا في البنية الفوقية.

إنطلاقا من هاتين النقطتين، يمكننا أن نقول إنه لابد للمكون الدلالي من أخذ البنية الفوقية بعين الاعتبار ووضعها ضمن الأسس الأخرى التي يقوم عليها، ذلك لكي نحصل على الدلالة، ولقد أدرك شومسكي ضرورة هذا الأمر، ولذا نراه يقول:

«تساهم البنية الفوقية في تكوين المعنى ؛ لأنها تساعد في تحديد الغرض المفترض مسبقًا من استخدام الجملة»[٢٠].

ت ـ رسم بياني لألية النظرية المعيارية الممتدة:

يمكننا الآن، بعد أن عرضنا مجموعة من الملاحظات الأفكار، أن نقدم رسمًا بيانيًا تتمثل فيه طريقة عمل النظرية المعيارية الممتدة:



مدخل المكون الدلالي:

١ ـ يتكون مدخل المكون الدلالي في الرسم الأول من البنية التحتية.

٢ ـ يتكون مدخل المكون الدلالي في هذا الرسم من البنيتين معاً، أي من البنية التحتية والبنية الفوقية.

ونلحظ أننا هنا قد ربطنا بين البنية الفوقية والمكون الدلالي بخط واحد، وربطنا بين البنية التحتية والمكون الدلالي بخطين. ولقد قصدنا من الإشارة أن نبين أن للبنية التحتية دوراً أكثر أهمية من دور البنية الفوقية.

وعلى هامش ما ذكرنا، يمكننا أن نضيف أنه ربما يذهب الظن إلى تفضيل الربط بين مخرج المكون الصوتي ومخرج المكون الدلالي. ولعل من يظن ذلك يريد أن يظهر بأن نبرة الإلحاح تؤثر في تعيين المحدود والمسلمات. ولكننا نرى أن القضية ليست كذلك، لأننا نستطيع تحديد نبرة الإلحاح نفسها باستخدام البنية الفوقية. وعلى كل حال فإن هذه النقطة تستحق دراسة أوفى وأعمق مما فعلنا.

نريد أن نقول أخيراً بأن فرضية الألفاظ تستطيع أن تدخل ضمن النظرية المعيارية الممتدة، وهي، أي الفرضية اللفظية، تعتبر أفضل أداة للكشف عن التمكن اللغوي الأمثل للمتكلم والسامع على السواء. ولكن يجب أن يبقى في أذهاننا أن الفرضية اللفظية، كغيرها من الفرضيات، لا تعتبر نهائية، فهي تتبدل وتتغير وتتطور. إن المشكلات التي تجد على الدراسات اللسانية تستطيع إبطال بعض مبادئ هذه الفرضية كما تستطيع أن تضع شروطاً أخرى لإنتاج مبادئ جديدة.

الهوامش

(١) *La sémantique. P.8*

لن نتجاوز في هذا البحث مرحلة النظرية المعيارية الممتدة في أواخر السبعينيات

(٢) *Elements de Sémantique P.9*

(٤) المرجع السابق. ص ١٠

(٥) انظر كتاب *Christian Nique : Initiation à la grammaire générative - Question de Sémantique*

(٦ و ٧)

(٨ و ٩) *Initiation à la grammaire générative. P : 145 - 146*

(١٠ و١١) دلائل الإعجاز. ص ٨٥.

(١٢ و١٣) المرجع السابق. ص ٨٨.

(١٤ و١٥) المرجع السابق. ص ٨٥.

(١٦ و١٧ و١٨) المرجع السابق. ص ٨٣.

(١٩) *Sémantique et Linguistique. P. 51*

(٢٠) *Le langage et la pensée. P. 30*

